# اقتصاد

### جلسة مكاشفة صناعية في غرفة دمشق وريفها بحضور الوزير

## صناعيون: نجامل أنفسنا عندما نقول إن الصناعة بخير.. والجذبة: سوف تعود أفضل مما كانت عليه

| الوطن

طالب الصناعيون بضرورة حضورهم في كل لجنة حتى يتم نقل الصورة الحقيقية لمعاناتهم للحكومة، وذلك خلال اجتماع الهيئة العامة لغرفة صناعة دمشق وريفها أمس بحضور وزير الصناعة معن جذبة.

وبخصوص المنطقة الصناعية في القابون أكد صناعيون أن الموضوع بحاجة لإعادة النظر لأن قطع أرزاق ٧٥٠ منشأة صناعية أمر لا يجوز، ونقل الصناعيين يجب ألا يكون لمنطقة أقل جاهزية من القابون.

ونوّه صناعيون بضرورة تأمين المشتقات النفطية والكهرباء للمنشآت، والأهم حل مشكلة الجمارك، الأمر الذي أكده رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس، لضرورة الدفاع عن الصناعي وليس المهرب.

وأكدوا أن معالجة الصناعة تكون بالأدوية لا بالمسكنات قائلين: «نجامل أنفسنا عندما نقول إن الصناعة بخير».

بدوره، شدّد وزير الصناعة على ضرورة عودة الصناعيين إلى منشآتهم فوراً، مؤكداً أن الصناعيين شركاء مع الحكومة في دعم الاقتصاد الوطني، والصناعة في سورية مستمرة بالعطاء والإنتاج والتطور.

ولفت إلى عودة عدد كبير من المنشآت للعمل رغم الصعوبات التي تعرضت لها خلال الحرب، لأن الصناعي السوري تحدى وصمد وأصر على إعادة عجلة الإنتاج وتشغيل المعامل المتوقفة وقد تم إعادة معظمها للخدمة.

وبيّن أن الصناعة السورية سوف تعود أفضل مما كانت عليه، مؤكداً ضرورة الابتعاد عن الصناعات النمطية لكوننا نسعى إلى التطور، وهو أمر مرتبط بالصناعات المتطورة.

وركز الوزير على أهمية التوجه إلى التصدير لما له من انعكاس إيجابي على الاقتصاد، منوهاً بأن الصناعة هي مرآة الاقتصاد.

وبالأرقام، تحدث الوزير عن عودة ٨٢ ألف منشأة صناعية وحرفية للعمل من أصل ١٧٠ ألف منشأة كانت تعمل في عام ٢٠١١.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس أن هدف الاجتماع الاستماع إلى مشكلات الصناعيين، ولاسيما فيما يخص التصدير والاستيراد والمصارف والتمويل، وخاصة أن الحكومة رصدت ٢٠ مليار ليرة لدعم قروض للمنشآت الصناعية، لذلك لابد من تفعيلها، ومعرفة كيفية توزيعها لإعادة إقلاع المنشآت الصناعية.

> الدبس لـ«الوطن»: ٢٠ مليار ليرة لدعم قروض المنشآت الصناعية لابد من تفعيلها

وبخصوص منطقة القابون أكد أن هناك عدداً من الصناعيين بدؤوا يقتنعون بقرار الحكومة القاضي بنقل الصناعيين من منطقة القابون إلى عدرا الصناعية.

وبيّن في كلمة له أن الحكومة تبذل جهوداً كبيرة لتطوير القطاع الصناعي عبر اتخاذ العديد من القرارات والإجراءات التي تساعد في رفع القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في أسواق التصدير العربية والأجنبية.

واستعرض الدبس للنشاطات التي قامت بها الغرفة خلال العام الماضي، بدءاً من التواصل مع الصناعيين لمعالجة قضاياهم، وقيام الغرفة بعقد العديد من الملتقيات وورشات العمل والاجتماعات، ومناقشة المشاكل والمعوقات ومقترحات تطوير العمل الصناعي بشفافية ورفع التوصياتِ الناتجة عنها إلى الجهاتِ المعنية.

وبين الدبس أنه لمتابعة جميع القضايا تمَّ عقد الاجتماعات لمجلس الإدارة مع رئيس مجلس الوزراء والفريق الحكومي والجهات المعنية لنقل مطالب وتوصيات الصناعيين وأثمر ذلك عن صدور حزمة من القرارات الداعمة للعمل الصناعي.

وأكد أن زيادة القدرة التنافسية بينَ الشركات الصناعية يعتمد على زيادة القيمة المضافة في التصنيع وإدخال المكون التكنولوجي في الإنتاج والاستخدام الأمثل لعالم الإعلان والتسويق المتطور، منوهاً بضرورة التطلع دوماً إلى الاهتمام بجودة المنتج والإخراج الأمثل للبضائع التصديرية لكونها الطريق الأوحد إلى الأسواق العالمية.

### ٥٠ مليار ليرة قرض لـ«التجارة الخارجية» للتوسع بالاستيراد

## جوهرة لـ«الوطن»: تغطية الاحتياجات من المواد الضرورية بالتنسيق مع السورية للتجارة والأسعار ستنخفض بشكل ملموس

| هناء غانم

أقر مجلس الوزراء حزمة من الخطوات للانتقال بالمؤسسة العامة للتجارة الخارجية إلى مرحلة جديدة من العمل تتناسب مع تنامي دورها التجاري، باعتبارها حجر الزاوية في توريد احتياجات سورية من المواد الغذائية والأدوية.

وتضمنت الخطوات توسيع دائرتي الاستيراد والتصدير وبناء عمل مشترك مع المؤسسة السورية للتجارة لتعزيز الأمن الغذائي في ظل متغيرات الحرب والعقوبات الاقتصادية المفروضة على الشعب السوري.

وخلال الاجتماع الذي ترأسه رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أمس تمت الموافقة على منح المؤسسة قرضاً بقيمة ٥٠ مليار ليرة سورية، للتوسع بعملية الاستيراد، وطلب منها تفعيل تصدير المنتجات المحلية بخاصة الإسمنت والأدوية والمنتجات الحرفية والشعير ومواد البورسلان في ظل الدعم الممنوح للمؤسسة في هذا المجال.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد تقرر وضع نظام حوافز متطور للعاملين، وإجراء تقييم لجميع الكوادر وتحديد حاجة المؤسسة لترميم النقص الحاصل في العاملين إضافة إلى وضع خطة مستمرة للتدريب والتأهيل لرفع مؤشرات الأداء، وتم تكليف وزاراتي المالية والاقتصاد وهيئة التخطيط والتعاون الدولي ومجلس الإدارة بتسوية الديون المترتبة لصالح المؤسسة على جهات القطاع العام.

وأوضح رئيس مجلس الوزراء أن المرحلة تتطلب أن تكون مؤسسات القطاع العام بأفضل المؤشرات الاقتصادية في ظل الظروف الاستثنائية، موضحاً أن هذه المؤسسات كانت وستبقى الضامن والداعم الأساسي للأمن الغذائي.

وقدم مدير عام مؤسسة التجارة الخارجية شادي جوهرة عرضاً عن عمل المؤسسة وخطتها المستقبلية والوضع التجاري والموارد البشرية والواقع التنظيمي والمالي موضحاً أن العمل يجري لتفعيل دور المؤسسة كذراع تنفيذية فاعلة وفق مجموعة من التوجهات لدعم الاستيراد وتسوية أوضاعها المالية ودعم كوادرها البشرية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين جوهرة أن المؤسسة سوف تقوم بتحديد المواد المطلوب استيرادها وفق آلية سيتم العمل عليها بالتنسيق مع الجهات العامة المعنية، مؤكداً أن المؤسسة حالياً تعمل على استيراد الأدوية، وهذا يتم بالتنسيق مع وزارة الصحة لتحديد الاحتياجات والمواصفات والكميات المطلوبة، وبالتالي فإن أي استيراد للمواد سيكون بالتنسيق مع الجهة العامة المعنية لتأمين احتياجات السوق ومعرفة المواصفات بشكل دقيق وسليم.

وأشار جوهرة إلى أنه سيتم تأمين المواد كافة وعلى رأسها الغذائية، لتغطية احتياجات السوق من المواد الضرورية بالتنسيق مع المؤسسة السورية للتجارة، لافتاً إلى أن ذلك سينعكس على الأسعار بانخفاضها بشكل ملموس.

وفي تصريح للإعلاميين أكد معاون وزير التعليم العالي للشؤون الصحية حسن جبه جي أن استيراد الأدوية سيكون حصرياً عن طريق مؤسسة التجارة الخارجية، مشيراً إلى أن ٩٠٪ من هذه الأدوية موجودة في مشافي التعليم العالي، وذلك خلال سنوات الثلاث التي مضت وحتى تاريخه، وخاصة الأدوية السرطانية وأدوية التخدير وأدوية الأمراض المزمنة نظراً لارتفاع أسعارها وأنها مكلفة للمريض، وسورية تقدمها مجاناً للمرضى.

وبين أن المعالجة تتم في مشفى البيروني الجامعي ومشفى تشرين الجامعي ومشافي التعليم العالي وقد بلغت تكاليف مجمل استهلاك الأدوية السرطانية في مشفى البيروني الجامعي بدمشق ٩ مليار ليرة منذ بداية عام ٢٠١٩، وتم استجرارها عن طريق مؤسسة التجارة الخارجية.

### ليس بقانون الاستثمار وحده يأتي الاستثمار

## الإدارة الضريبية والجمركية السيئة أكثر طرداً للاستثمار من معدلات الضرائب والرسوم

## مطلوب تعديل قانون التشاركية وإعداد قانون للمناطق الاقتصادية الخاصة

| بقلم المستشار الاقتصادي
الدكتور نبيل سكر

في عام ١٩٩١ صدر قانون الاستثمار رقم ١٠ ليعلن انفتاح سورية على القطاع الخاص وليمنح حوافز ضريبية وغير ضريبية للاستثمار السوري والعربي والأجنبي، وقد تدفقت طلبات الاستثمار والاستثمار الفعلي إلى مختلف القطاعات استجابة للقانون، لكن الاستثمارات تراجعت بعدما تراءى للمستثمرين المحتملين أن بيئة الاستثمار في سورية لم تنضج بعد، كما تراءى لصاحب القرار أن الحوافز المقدمة تفوّت على الحكومة موارد مالية كبيرة دون أن تجلب الاستثمار النوعي المطلوب، لا بل إن الحوافز فتحت المجال للاستثمار الريعي والهادف إلى الربح السريع.

ثم جاء قانون الاستثمار رقم ٨ لعام ٢٠٠٧ ليحل محل القانون رقم ١٠، لاغياً الحوافز الضريبية من القانون ومتبنياً فلسفة جديدة عنوانها أن تحسين بيئة الاستثمار أكثر جذباً للاستثمار من الحوافز الضريبية، وسعت الحكومة في حينه إلى تحسين بيئة الاستثمار وإرساء قواعد مؤسسات اقتصاد السوق. لكن فلسفة القانون الجديدة أيضاً لم تجذب الاستثمار النوعي، وما زال الاستثمار يذهب إلى المشاريع ذات الطابع التجاري، ما يشير إلى أن جذب الاستثمار والاستثمار المطلوب قد لا يكون بقانون الاستثمار ولكن في موقع آخر.

ومنذ بداية الأزمة بدأت تظهر مسودات لقانون جديد للاستثمار كان أولها مسودة العام ٢٠١٣، ثم تتالت المسودات بعد ذلك، وتنوعت مصادرها، واختلفت في الرؤية وفي المضمون، كما اختلفت في تحديد الجهات الرقابية وأدوارها، لكنها اشتركت في التركيز على «حوافز وضمانات الاستثمار» دون أن تواجه عقبات الاستثمار الحقيقية ودون أن تواجه الواقع الاقتصادي الجديد بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية، متبنية أولويات قديمة مثل خلق فرص العمالة وتشجيع التصدير وأضيف إليها توجيه الاستثمار نحو المناطق المحرومة ونحو الاقتصاد الرقمي والطاقة المتجددة، وهذه إضافات جيدة ومطلوبة، لكن هذا لا يكفي. فالمسودات تجاهلت ما حصل خلال السنوات الثماني الماضية من دمار وخسائر مادية وبشرية واجتماعية ومن بطالة جديدة (وخاصةً لدى الشباب) ومن فقر جديد، ومن هجرات رأسمالية ونزوحات بشرية ومن عقوبات اقتصادية. كما تجاهلت المسودات خطة الدولة التي تعدها حتى عام ٢٠٣٠، بمراحلها الأربع (الإغاثة، التعافي، الإعمار والاستدامة التنموية)، وبمحاورها الخمسة المؤسسي والخدمي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وغيرها مما تم تجاهله.

### الاستثمار المطلوب

في اعتقادي أنه قبل الغرق في منح «حوافز وضمانات الاستثمار»، علينا تحديد الحالة الاقتصادية والاجتماعية على مشارف انتهاء الأزمة، وتحديد الاستثمار المطلوب ونحن ندخل مرحلة التعافي المبكر وبعدها مرحلة إعادة الإعمار، ولنتذكر أن العملية بمرحلتيها ليست عملية اقتصادية فحسب، كما كان الأمر قبل الأزمة، بل هي عملية اجتماعية وسياسية ومؤسساتية أيضاً تشمل إعادة الأمن والاستقرار وتعزيز المصالحات الوطنية وإعادة دمج وبناء وتطوير مؤسسات الدولة، أي إنها عملية إعادة القدرة المادية والبشرية والاجتماعية والمؤسساتية للاقتصاد وللمجتمع ورفع سويتها.

صحيح أننا نريد الاستثمار في إنعاش الاقتصاد وفي القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، ولكننا نريد كذلك الاستثمار في التعليم والصحة وفي إعادة إعمار ما تهدم من بنى تحتية وبنى إنتاجية وخدمية والاستثمار في رأس المال البشري وإعادة بناء رأس المال الاجتماعي والاستثمار في تعزيز القدرات المحلية لمواجهة العقوبات والحصار الاقتصادي، والاستثمار المساعد على تحقيق المصالحات الوطنية، والاستثمار فيما يشجع على عودة النازحين واللاجئين وإيوائهم، والاستثمار في إعادة بناء المدن والسكن الاجتماعي، والاستثمار في توليد الصادرات وفي مكافحة الفقر القديم والجديد، والاستثمار المساعد على إعادة الوحدة للاقتصاد الوطني (بعدما تفككت هذه الوحدة خلال الأزمة)، والاستثمار في المشاريع المتوسطة والصغيرة بما فيه مشاريع مبادرات الشباب start ups، في ظل هجرة رأس المال الكبير، والاستثمار في إقامة المناطق الاقتصادية الخاصة وقرى الشحن، والاستثمار المساعد على استخدام الطاقات الإنتاجية الفائضة والمعطلة، والاستثمار الذي لا يؤدي إلى ارتفاع الدخل الريعي وزيادة الفوارق بين الطبقات ويملأ جيوب المتنفذين.

وحين نتكلم عن القطاعات الأساسية لا يكفي أن نقول نريد الاستثمار في الصناعة والزراعة كما كنا نقول في السابق، ولكن علينا تحديد أولويات الاستثمار في كل من الصناعة والزراعة، ففي الصناعة نحن بحاجة للاستثمار في الصناعات المعتمدة على الموارد المحلية كالتصنيع الزراعي والنسيجي وفي صناعة الألواح الشمسية وفي إعادة تأهيل المصانع المدمرة، وفي التشبيك الصناعي وفي رفع مستوى المؤسسة الإنتاجية الصناعية وفي إدخال التكنولوجيا الرقمية إلى المصنع كما إلى الإدارة، وفي البحث والتطوير الصناعي، وفي التدريب المهني والإداري، فضلاً عن السعي لاستقطاب رؤوس الأموال الصناعية التي هاجرت.

وفي الزراعة، نحن بحاجة للاستثمار في إصلاح الأراضي التي دمرت خلال الأزمة والاستثمار في المشاريع الزراعية كثيفة رأس المال، للتمكن من إدخال المكننة المتطورة والري الحديث والطاقة الشمسية وتكنولوجيا المناطق الجافة إلى قطاعنا الزراعي، دون إغفال الزراعة الصغيرة وأهميتها للمصالحات الوطنية والمحلية وإعادة التماسك الاجتماعي.

وفي السكن، نحن بحاجة للاستثمار في السكن الاجتماعي وإعادة تأهيل مناطق السكن العشوائي، وليس بالضرورة من خلال القانون رقم ١٠ لعام ٢٠١٨ الذي يعطي الريادة للوحدات الإدارية في إقامة مناطق تنظيمية.

وبغض النظر عن أولويات القطاعات الاقتصادية، نحن بحاجة لتشجيع كل استثمار يساعد على تقليص الكلفة وزيادة الإنتاجية ومنه الاستثمار في الاقتصاد الرقمي وفي الطاقة المتجددة، وفي مشاريع كفاءة الطاقة وكل استثمار يرفع نسبة استخدام الطاقات الفائضة والمعطلة على المستويين الكلي والجزئي، وكل استثمار يساعد على إعادة بناء رأس المال البشري والاجتماعي مهما كان هذا القطاع.

كما أننا بحاجة لتشجيع الاستثمار وريادة الأعمال الكبيرة والصغيرة في المحافظات كافة، وخاصة في الريف، مهما كان هذا القطاع بهدف تحقيق التنمية المتوازنة والمساعدة على عودة النازحين والمهجرين إلى مدنهم. وقد بلغ عددهم حسب آخر إحصائية نحو ٦,٦ ملايين نازح و٥,٦ ملايين لاجئ، وهم مصدر عمالة مهم للتعافي المبكر، وبحاجة للاستثمار الذي يعزز لحمة الاقتصاد الوطني بعدما تعاظمت التشابكات التجارية عبر المعابر غير الرسمية مع دول الجوار (تركيا ولبنان والعراق) على حساب التشابكات داخل الاقتصاد الوطني الواحد.

وحين نقيّم المشاريع المقدمة للتشميل في القانون الجديد نريد تقييم الجدوى الاجتماعية للمشروع ومدى مساهمته في دعم رأس المال الاجتماعي من خلال تحقيق المصالحات والتماسك الاجتماعي وتقليص الفقر، وليس فقط تقييم جدواه الاقتصادية.

### ما العمل؟

بناء على كل ما تقدم، أعتقد أنه علينا قبل إطلاق قانون استثمار جديد إعداد ورقة أو عدة أوراق خلفية تحلل وتحدد البنود الرئيسة التي تتضمن أولاً: تحديد ما الاستثمار الذي نريد في المرحلة المقبلة لدعم الإنعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار بالمفهوم الواسع الاقتصادي والبشري والاجتماعي، مع التركيز على التوازن المناطقي والاجتماعي والمصالحات الوطنية والتطوير البشري وزيادة التصدير واستيعاب اللاجئين والنازحين واسترجاع رؤوس الأموال واليد العاملة التي هاجرت، غير متناسين أن ثلث مساحة الوطن وهي المناطق الغنية بالنفط والغاز والزراعة والمهمشة سابقاً ما زالت خارج سيطرة الدولة.

وعند تحديد الاستثمار المطلوب في مرحلتي التعافي المبكر وإعادة الإعمار لا شك أننا نحتاج إلى اللجوء إلى الحوافز لتوجيه الاستثمار نحو ما نريد، على أن تكون هذه الحوافز، سواء كانت مالية أو غير مالية، انتقائية ومحددة، وينبغي عدم المغالاة في منح الحوافز المالية بسبب تدني موارد الدولة وتعاظم مهماتها بعد الأزمة.

كما يجب أن تكون الحوافز بموجب القانون وليس بموجب قرارات حكومية، وذلك لسد الطريق على جماعات الضغط والمتنفذين. كما يجب أن تكون الحوافز مرنة ومتغيرة مع تغير المستجدات ومتطلبات الاستثمار.

أما ثانياً، فتحديد معوقات الاستثمار وبيئة الاستثمار بشكل معمق ودقيق ووضع خطة لتحسين هذه البيئة، فالبيئة الصديقة للاستثمار هي أكثر فاعلية في جذب الاستثمار من الحوافز الضريبية وأقل كلفة على الدولة ولكنها أكثر صعوبة وتتطلب وقتاً، كما تتطلب تجاوز اعتراضات أصحاب المصالح.

ويجب أن تتضمن خطة تحسين بيئة الأعمال والاستثمار العديد من النقاط، تتمثل بإعادة الأمن والاستقرار وتعزيز سلطة القانون، والتأكيد على اقتصاد السوق الاجتماعي كهوية للاقتصاد السوري وتوضيح دور القطاع الخاص فيه بشكل واضح لا لبس فيه، فالمستثمر سيبقى متردداً إذا كان هناك ما يدعو للشك باحتمال التراجع عن اقتصاد السوق.

كما تتضمن استكمال بناء مؤسسات وسياسات اقتصاد السوق الاجتماعي مع التركيز على الشق الاجتماعي والتمكيني منه، وليس شق التحرير التجاري، وإصلاح القضاء وتحديد وتسريع آليات تنفيذ عقود المستثمرين مع الحكومة، وتقليص البيروقراطية في منح التراخيص والموافقات للمشاريع، وتسهيل الحصول على رخص البناء، وحماية حقوق الملكية الخاصة.

إضافة إلى تحسين الإدارة الضريبية وإدارة تحصيل الرسوم الجمركية وتقليص التهرب الضريبي والفساد فيهما، فالإدارة الضريبية والجمركية السيئة هي أكثر طرداً للاستثمار من معدلات الضرائب والرسوم الجمركية، وطرح منتجات مصرفية لدعم الاستثمارات المتعثرة والمتضررة وتفعيل مؤسسة ضمان القروض، وتوسيع المنتجات المصرفية والمالية غير المصرفية ومنها منتجات التمويل الطويلة الأجل، ورفع قدرات مؤسسات الدولة التخطيطية والتنفيذية والرقابية على المستويين المركزي والمحلي، والإسراع باعتماد إستراتيجية الحكومة الإلكترونية وذلك لإدخال التكنولوجيا الرقمية إلى العمل الحكومي ما يزيد الكفاءة ويقلص من الفساد، والسعي للإدارة الرشيدة في مؤسسات الدولة وأجهزتها الرقابية.

### إعادة التوازن

ثالثاً، مطلوب توفير البنية المادية التحتية من كهرباء ومياه واتصالات ومواصلات، حيث لا استثمار من دون بنية ارتكازية موجودة وكفوءة، وللتذكير ففي العام ٢٠٠٩ مثلاً صدر المرسوم رقم ٥٤ مانحاً مشاريع المنطقة الشرقية إعفاءً ضريبياً لمدة عشر سنوات، ولكن لم يتم أي استثمار في هذه المنطقة في ظل هذا المرسوم بسبب غياب البنية التحتية. وهنا تأتي أهمية الدعم الخارجي الكبير لإعادة بناء البنية الارتكازية وأهمية التشارك بين القطاعين الخاص والعام في تطوير هذه البنية بعد الأزمة.

أما رابعاً، فالسعي لإعادة التوازن للإطار الاقتصادي الكلي بهدف احتواء التضخم واستقرار سعر الصرف، ويتضمن هذا تقليص عجز الميزان التجاري والعجز في المالية العامة للدولة ومعهما تقليص مديونيتها، بهدف استقرار سعر الصرف. فهذه الأهداف ومتطلبات تحقيقها ذات أهمية قصوى في جذب الاستثمار، وتتطلب إصلاح السياسات المالية والنقدية والتجارية.

وخامساً، مطلوب إجراء تعديلات تشريعية عدة خارج قانون الاستثمار وإدخال تشريعات وتوجيهات جديدة تشتمل على تعديل قانون التشاركية (القانون رقم ٥ لعام ٢٠١٦) حيث يتم إخراج مشاريع القطاع المشترك الهادفة إلى الربح منه، واقتصاره على مشاريع البنى التحتية ومشاريع المناطق الصناعية الخاصة، فالاستثمار في البنى التحتية وفي المناطق الصناعية الخاصة، وخصوصاً مناطق التصدير، لا يقل أولوية عن الاستثمار في المشاريع الإنتاجية بعد الأزمة. وينبغي على القطاع الخاص، بعد تعديل القانون، العمل على تعزيز قدراته ليلعب الدور الريادي في التشاركية، كما ينبغي تعزيز قدرات الدولة على طرح مشاريع التشاركية بشفافية والإشراف عليها بكفاءة.

إضافة إلى إعداد قانون للمناطق الاقتصادية الخاصة (ومعها حاضنات الأعمال وقرى الشحن) المرغوب في إقامتها من القطاع الخاص، حيث لا تقام المناطق الصناعية الخاصة بقرار من المجلس الأعلى للاستثمار، كما جاء في إحدى مسودات قانون الاستثمار، فإقامة المناطق الاقتصادية الخاصة تحتاج لدراسة معمقة تتضمن تحديد أنواعها وأماكن إقامتها ووضع إطار قانوني لها، وخاصة حين تكون هذه المناطق بالتشارك مع الدولة. ولا شك أن المناطق والمدن الصناعية شكلت في سورية وتشكل دائماً حافزاً كبيراً للاستثمار سواء أقيمت من الدولة أم القطاع الخاص أو بالتشارك بينهما. وهناك تجارب تشاركية ناجحة في هذا المجال في كل من ماليزيا وتايلاند وكوريا الجنوبية. ومطلوب أيضاً تفعيل قوانين التمويل الطويل الأجل الصادرة بين الأعوام ٢٠١٠ و٢٠١٢ (قوانين التأجير التمويلي والتمويل العقاري والتمويل الاستثماري)، حيث لا يمكن أن يكون هناك استثمار في عملية إعمار حقيقية من دون توافر التمويل الطويل الأجل، وتعديل وتفعيل قانون الاستثمار العقاري (القانون رقم ١٥ لعام ٢٠٠٨) بشكل جذري ليتاح تأمين الأراضي اللازمة للتطوير العقاري وفتح المجال للقطاع الخاص لدخول الاستثمار في مشاريع التوسع العمراني والسكن الاجتماعي وإعادة تأهيل مناطق السكن العشوائي خارج نموذج القانون رقم ١٠ لعام ٢٠١٨، فضلاً عن تطوير الإطار التنظيمي والمؤسساتي للقانون.

إضافة لإقامة صندوق خاص يودع فيه كامل مبلغ الـ٤٠ مليار ليرة سورية الذي رصدته الحكومة في الموازنة الحالية لمساندة القطاع الخاص وتخصيص هذا المبلغ لدعم فوائد القروض الممنوحة للمشاريع المتضررة خلال الأزمة (كما هو مقترح)، إضافة إلى ذلك دعم فوائد القروض الممنوحة للمستثمرين في مشاريع السكن الاجتماعي وللمستفيدين من هذه المشاريع، فمن دون هذا الدعم سيتوجه الاستثمار السكني إلى مشاريع الإسكان لذوي الدخل المتوسط والعالي، ويجب رفد هذا الصندوق بمبلغ جديد في كل سنة.

سادساً، مطلوب تحديد أي استثمار أجنبي مباشر نريد وفي أي مجال، وتعزيز التعاون الاستثماري مع دول الجنوب، علماً أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يأت قبل الاستقرار السياسي والأمني وقبل ارتياحه من بيئة الاستثمار، ومع ذلك علينا الاستعداد له من الآن وربط الحوافز الممنوحة له بأولوياتنا الاقتصادية الإنتاجية وأولوياتنا الاجتماعية، ونقل التكنولوجيا إلينا والمساعدة في توطينها، وتدريب اليد العاملة السورية، والتشابك مع المؤسسات الإنتاجية المحلية (حيث يساعد هذا التشابك في رفع مستوى المؤسسات المحلية وتوسيع قدراتها على التواصل مع شبكات الإنتاج والتسويق العالمية).

أخيراً، لا شك أننا بحاجة للاستثمار الخاص بعد الأزمة، وإذا لم يأت هذا الاستثمار فستتعثر عمليتا التعافي المبكر وإعادة الإعمار، وستزداد الأعباء على الدولة وستلجأ الدولة للمديونية الداخلية والخارجية في ظل تدني مواردها المالية، وقد تضطر لرهن بعض مرافقها العامة لجهات خارجية، ونحن لا شك بحاجة قصوى للاستثمار الخاص، ولكن هل نحن بحاجة لقانون استثمار جديد الآن؟ لا أعتقد، قبل أن نبدأ بالتعامل مع البنود الستة أعلاه وبتفاصيلها، فليس بقانون الاستثمار أولاً يأتي الاستثمار.

> عدم المغالاة بمنح الحوافز وأن تكون بموجب قانون لسدّ طرق جماعات الضغط والمتنفذين

> البيئة أكثر فعالية من الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار وأقل كلفة على الدولة